علام نختلف ؟!

عبدالحليم سيف

● «من فات قديمه تاه»..

لأدري لماذا تذكرت هذا المثل الصيني الذي يؤمن به شعب المليار والنصف، حتى بعد أن حقق المعجزة الاقتصادية، وأنا أتابع -كغيري- مآال إليه حالنا نحن العرب، فلا عملنا بحكمة الآباء والأجداد، ولا استفدنا من مآثر الماضي، ولا أعدنا النظر بالأساليب المعيقة لعملنا المشترك .. وكانت النتيجة الدوران المتواصل في حلقة التيه والضياع .. فأصبحنا أكثر الأمم تخلفاً في حين كان أسلافنا من رواد التنوير .. وبتنا أكثر الشعوب فقراً ونحن الأغنياء وأصحاب الثروة النفطية.

لدينا قمم ولكنها غير فاعلة .. ونمتلك جامعة ولكن لانحترمها .. نختلف دائماً ولم نتفق إلا مرة واحدة في عام ١٩٧٣م، نعم .. في كل القمم من أنشاص وحتى تونس لم يكن هناك اتفاق أو شبه توافق على قضايا جوهرية .. ناهيكم عن ما تانوي .. وقبل وأثناء وبعد كل مؤتمر عربي يكتب الصحافيون ويتحدث المحللون ويفيض الساسة بكلام يبدأ ولا ينتهي .. والمحصلة لاتقبل برأي واحد..

وعلى سبيل المثال .. الكل يجمع على ضرورة وضع آلية لمنع التآكل والانهيار .. فتفشل القمة في الاتفاق على الوسيلة.. ويصيبنا الخلاف بالشلل والعجز .. والعالم من حولنا يسير إلى حيث يريد .. وإسرائيل تواصل نحر الفلسطينيين .. ورقعة الاحتلال تزداد في العراق .. وسوريا تُحاصر .. والصومال يتمزق .. والسودان وغيره يُهدّد.

وفي كل مرة يتعرض الوطن العربي إلى مخاطر .. أو أزمة تضع الجميع في مسار إجباري يتحول التباين في الرأي فيما بين العرب إلى انسحاب أو قطيعة .. وعداء وصراع وتشهير.

● الإصلاح السياسي أولاً .. أو الإصلاح الاقتصادي..

● التغيير والتحديث من الداخل أم الاستعانة بالخارج.

● تكامل عربي أو سوق مشتركة..

● تعديل ميثاق الجامعة العربية أو تغييره..

● ديمقراطية أم عدالة حرية الكلام أو حرية التغيير.

● إزالة الحدود بين الدول العربية أو كسر الحواجز القُطرية.

إلى آخر عناوين مسلسل الخلاف .. ومع ذلك لم نتعلم .. فمن قمة إلى أخرى نتدحرج .. نقبل بمشاريع اليوم ماسبق أن رفضناه في ١٩٦٧م، ونتسابق إلى التعددية الحزبية .. الآن ما كنّا نحرّمه في دساتيرنا العربية بالماضي .. عارضنا اتفاق أوسلو، والآن نقبل بخارطة الطريق!!

وهكذا، وباستمرار نواجه نحن العرب كل حدث خطير أو موقف أخطر بموقف جديد .. ولم نتعلم من النكبات .. نرحب بإعلان بوش بإعادة السيادة إلى العراق .. ولكن لانسأل متى سيرحل الاحتلال؟ نشيد بخطوة تسليم السلطة إلى حكومة انتقالية في بغداد .. ولا نفهم دور وطبيعة السفير الأمريكي الجديد في العراق بعد أن يحول السفارة إلى سوبرمان لها مكاتب في كل محافظة ومدينة عراقية؟!

يتوحد الأوروبيون مع الأمريكان في إطار المصالح المشتركة .. أما نحن العرب فإن الخلاف قد يطول وربما يستمر ويطول أكثر من نصف قرن .. إلا إذا حدثت معجزة.

الإصلاح الشامل .. قرارات فوقية أم عملية مجتمعية؟

السيد ياسين●

● أصبحت كلمة الإصلاح الآن تتردد في كل موضع، سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد القطري أو في المنتديات الدولية.

وتعددت الخطابات التي تتناول قضية الإصلاح، فهناك الخطابات الرسمية التي تصدر عن الحكومات العربية على اختلافها، والتي تحذر من فرض الإصلاح من الخارج، على أساس أنها ستتناوله بعنايتها بطريقتها ومن الداخل، مراعاة للخصوصيات الثقافية، واحتراما للإيقاع التدريجي خوفا من انقلاب الأوضاع السائدة. وبالإضافة إلى ذلك هناك الخطابات التي تصدر عن مؤسسات المجتمع المدني على تنوعها. فالأحزاب السياسية التي تطبق التعددية السياسية مطلقة كانت أو مقيدة، تنادي منذ زمن بالإصلاح السياسي الذي يهدف الى إلغاء كافة القوانين والإجراءات الاستثنائية.

برفع القيود المفروضة من الحكومات على حريات التنظيم والتعبير والتفكير. بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني الأخرى كالنقابات المهنية والعمليات والجمعيات غير الحكومية، ولا ننسى في هذا المجال أصوات المثقفين المرتفعة، والذين يدعون الى إلغاء الحواجز والقيود التي تحول دون اندفاع المجتمعات في طريق الديمقراطية، والتي ينبغي أن تكون في تصورهم بلا ضفاف!

ويبقى خطاب القوة المهيمنة الكبرى ونقصد الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أطلقت منذ حين مبادرتها الشهيرة عن "الشرق الأوسط الكبير" والتي تتضمن مطالب بالغة العمومية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتطوير الاجتماعي، قررت أن تنقلها الى اجتماع الدول الثماني الكبرى، حتى تضمن موافقتها على خطوطها العريضة. وإن كانت الدول الأوروبية - استفادت من علاقاتها الوثيقة مع العالم العربي - لها أجندة مختلفة من حيث الأهداف والأساليب، وخصوصا في ربطها بين فعالية الإصلاح المطلوب وحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي تجاهلته تماما المبادرة الأمريكية، بالإضافة الى مشكلة الاحتلال الأمريكي غير الشرعي للعراق، وما ترتب عليه من كوارث سياسية ومشكلات اقتصادية ومآس اجتماعية.

الإصلاح أم الثورة؟

والواقع ان ترديد كلمة الإصلاح بغير ردها الى أصولها النظرية، وإلى ممارستها التاريخية في العالم وفي الوطن العربي، يجعل الكلمة تستخدم بمعان متعددة، وبطريقة يشوبها الغموض. والواقع ان القرن العشرين شهد صراعا عنيفا على مستوى النظرية والتطبيق بين استراتيجيتين للتغيير الاجتماعي، الإصلاح والثورة.

أما استراتيجية الإصلاح فقد نادى بها أنصار النظام الرأسمالي الوليد الذي بدأت ملامحه تتشكل مع بدايات القرن التاسع عشر، وبدأت سلبياته تظهر مع التطبيق المطرد، مما دعا أنصاره الى إصلاحه بدلا من الثورة عليه لتغييره.

ولكن أنصار استراتيجية الثورة وعلى رأسهم المفكرون الماركسيون ومن أبرزهم بالطبع كارل ماركس وإنجلز، قرروا أن الإصلاح النظام الرأسمالي لا يجدي، وأنه من الضروري إجراء انقلاب كامل عليه، وتغييره جوهريا وتأسيس نظام اشتراكي محله.

وهكذا دار الصراع طويلاً ومحتدما بين أنصار الإصلاح والثورة، وقامت الثورة البلشفية الكبرى في روسيا عام ١٩١٧ بزعامة لينين - على غير توقع وانتظار - باعتبارها في ذلك الحين أكثر البلدان الأوروبية تخلفا، ثم قامت من بعد الثورة الصينية عام ١٩٤٩ بزعامة ماوتسي تونج. وأصبحت كل من الثورتين الروسية والصينية نماذج بارزة للتغيير الاجتماعي عن طريق الثورة. أما الدول الأوروبية الأخرى فاثرت - استنادا الى نظريات قادة علم الاجتماع البارزين، وهم دور كايم الفرنسي وماكس فيبر الألماني وباريتو الإيطالي - اتباع طريق الإصلاح للتغيير الاجتماعي. ولاشك أن ألمانيا كانت الدولة الرائدة في الإصلاح الاجتماعي، لأنها استطاعت من خلال المبادرة التاريخية التي قام بها بسمارك مستشار ألمانيا، والذي صاغ عددا من التشريعات الاجتماعية التقدمية ليقضي على ظاهرة الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال. وتطورت هذه التشريعات من بعد في دول أوروبية أخرى بعد أربعين عاما من صدور التشريعات الألمانية، لتأسيس ما أطلق عليه "دولة الرعاية الاجتماعية" التي تحاول التخفيف من سلبيات النظام الرأسمالي.

ونفس الصراع بين استراتيجيتي الإصلاح والثورة دار في عديد من بلدان الوطن العربي مثل مصر وسوريا والعراق وليبيا، والتي لم تقنع فيها بعض الطلائع السياسية باستراتيجية الإصلاح الاجتماعي التدريجي، وآثرت أن تطبق طريق الثورة، وهكذا قامت انقلابات متعددة في مصر وسوريا والعراق وليبيا، تحولت بعضها الى ثورات حقيقية لها برامج سياسية واجتماعية وتنموية واضحة، وبقيت بعضها الآخر على مستوى الانقلاب الذي يتلوه انقلاب آخر، الى أن استقرت الأوضاع في سوريا والعراق لحزب البعث العربي، الذي سرعان ما قضى على كل مظاهر التعددية ومارس حكماً شمولياً شاملاً، وانتهت المسألة بصراع دموي بين حزب البعث العراقي وحزب البعث السوري. أما الانقلاب الليبي فالبرغم من أنه تسمى باسم الثورة، إلا أنه في الواقع لم يتخط كونه انقلابا مستمرا، ويشهد على ذلك انقلاب النظام الليبي الأخير على كل قناعاته السابقة السياسية والاقتصادية. وهكذا حين نستخدم في الوقت الراهن مفهوم "الإصلاح" فلابد أن نستحضر أولا الخبرة الأوروبية والخبرة العربية، وأن ندرك أن الإصلاح في حقيقته هو محاولة للتغيير الاجتماعي المخطط egnahc laicos dennalP، وذلك إذا أردنا أن نستخدم مصطلحات علم الاجتماع المعاصر.

إصلاح وفقا لأية رؤية؟

غير أن استحضار تحليل التراث النظري واستحضار الخبرة التاريخية لا يكفي، ذلك أنه لا بد حتى يكون الإصلاح رشيداً أن نسأل منذ البداية إصلاحا ولكن وفقا لأي رؤية؟

ولو اعتمدنا على التراث النظري المعاصر في مجال التنمية المستدامة لاكتشفنا أن هناك مفهوما محوريا أصبح يشيع استخدامه في الوقت الراهن وهو مفهوم "الرؤية الاستراتيجية" ويعني بها مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحكومة ما في الربع قرن القادم.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أولا أن تنطلق من مفهوم التنمية المستدامة، ويجب ألا تنفرد أية نخبة سياسية حاكمة بوضعها، ذلك أن الرؤية الاستراتيجية - بالتعريف الذي قدمناه - ينبغي أن تكون صياغتها عملية مجتمعة شاملة يشارك في وضعها السلطة والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة. وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أن تنقل للجماهير العريضة من خلال وسائل الاتصال العصرية، حتى تتضح أهداف التنمية وأساليبها، ويتم حشد الجهود المختلفة لتحقيقها، في إطار من الديمقراطية الكاملة والشفافية المطلقة، والمحاسبة، والتقييم المستمر.

غير أن مفهوم "الرؤية الاستراتيجية" بالرغم من صلاحيته وفعاليته كأساس لتوجيه عمليات الإصلاح، أو لنقل بمعنى أدق عملية التغيير الاجتماعي المخطط، إلا أنه لن يحل مشكلة ضرورة الاختيار الإيديولوجي الرشيد بين توجهات إيديولوجية متصارعة، ومتباينة في أهدافها ووسائلها. وإذا كان صحيحا ما ذهبت إليه حركة "ما بعد الحداثة" من أن القرن العشرين شهد سقوط المذاهب أو الإيديولوجيات الكبرى كالماركسية الجامدة أو حتى الرأسمالية المتطرفة، والتي زعمت أن لديها الحلول لكل مشكلات البشر، والبلسم الشافي لكل أمراض المجتمع، إلا أنه يبقى أن الدرس الأكبر الذي يمكن أن نستخلصه من خبرة القرن العشرين، هو أنه ليس هناك أية إيديولوجية كبرى من تلك التي شهد ممارستها القرن العشرين تتسم بالاكتمال. فالماركسية التي تصدت لحل مشكلات العدل الاجتماعي جارت على الحقوق السياسية للشعوب، وأقامت نظما سياسية شمولية مارست القهر العنيف على الجماهير باسم الثورة. والرأسمالية التي تصدت لمشكلة النمو الاقتصادي جارت على الحقوق الاجتماعية للشعوب، وأغفلت - في سياق نهم الشركات الرأسمالية الكبرى لتراكم الأرباح - تحقيق بعد العدالة الاجتماعية، ومن هنا نشأت ظاهرة الطبقات الاجتماعية المستبعدة والمهمشة في قلب مراكز العالم الرأسمالي المتقدم، بل إن ظاهرة الفقر الشديد أصبحت ملحوظة في عديد من الأحياء الشعبية في العواصم الغربية الكبرى.

ولعل كل هذه التطورات هي التي دفعت بالفلاسفة والسياسيين لالتماس حلول أخرى أكثر كفاءة لحل مشكلة الوضع الإنساني المتدهور على مستوى العالم.

في المجال النظري ظهرت في العقود الأخيرة إبداعات فلسفية كبرى لعل أهمها على الإطلاق "نظرية عن العدل" التي صاغها فيلسوف جامعة هارفارد "جون رولز". هذه النظرية استوعبت باقتدار النقد الماركسي التقليدي للرأسمالية المتطرفة في كونها استبعدت بعد العدل الاجتماعي في تركيزها المحموم على النمو الاقتصادي المتصاعد، وعلى التراكم الرأسمالي اللا محدود. وهكذا قرر "جون رولز" بكل جلاء ووضوح، ولأول مرة في تاريخ الفكر الليبرالي، أن هناك مبدآن للعدل: الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية.

ويشاء جدل التاريخ أن تنتقل هذه النظرية الى عالم السياسة المعقد الزاخر بالتيارات المتلاطمة والمنافسات المحمومة بين العقائد والأفكار المتضاربة، فتنشأ حركة "الطريق الثالث" الذي سبق أن أفردنا لها كتاباً من كتبنا هو "العولمة والطريق الثالث" (دار نشر ميريت الطبعة الثانية ١٩٩٩). وهذه الحركة السياسية - لأنها ليست في الواقع إيديولوجية مكتملة - تهدف الى الجمع في تركيب واحد بين ديناميكية الرأسمالية، من حيث حفز الدافع الخاص وتنميته وتشجيعه على الإسهام بفعالية في جهود التنمية المستدامة، وتحقيق بعد العدالة الاجتماعية في نفس الوقت، من خلال شبكة متكاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا يمكن القول إصلاح نعم ولكن وفقاً لأية رؤية استراتيجية؟ بعبارة أخرى نحن في حاجة الى رؤية استراتيجية متكاملة، تقوم على دعائم ثلاث، الحرية السياسية والعدل الاجتماعي، والانفتاح الثقافي على العالم.

نحن نعيش في عصر العولمة والتكتلات الإقليمية وحوار الثقافات، ولابد للرؤية الاستراتيجية التي توجه عملية التغيير الاجتماعي المخطط، أن تضع في اعتبارها التغيرات الكبرى التي لحقت ببنية المجتمع العالمي.

* مستشار مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية

الارتقاء بالتعليم

حاتم علي المهدي

● يظل حلم المجتمعات على اختلاف أماكنها الرقي بحياة أبنائها وهو الهدف الأسمى الذي تسعى اليمن إلى الوصول إليه عن طريق التزود بالعلم والمعرفة كمنطلقات نثبت أحقيتنا في الحياة بقوة مدعومة بالثقة.

ومن هنا كان لابد من تسخير الكثير من معطيات الارتقاء بالعمل التربوي لكن العوائق ضمن فرضيات الحياة استمرت في تقدمها تشكل عائقاً وتحدياً كبيراً لعل أبرزها التنامي السكاني المفرط وغير المنظم فهذا يعد من أهم العوامل المؤدية إلى عدم تحسين مستوى التعليم.

وهناك فروق واضحة يمكن الاستدلال عليها من الماضي إذا كان التعليم رغم عدم تغلغل مفاهيم العصر الحديثة أقدر على الاستيعاب والفهم نظراً لقلة عدد المتعلمين فكانت أكبر مدرسة في اليمن إن وجدت يتعلم فيها ما يساوي بلغة الحاضر اليوم فصل دراسي كامل.

بالإضافة إلى عامل الحب عند المتلقي وحرصه على الاطلاع وتجديد المعارف.

فالجانب التعليمي عامل الارتقاء به قله الأعداد وتنوع المعارف التي يتم طرحها ليتلقاها عقل الباحث عن أطر المعرفة.

إذن قبل كل الطروحات يجب الاعتراف بأن عامل الزحام أحد العوامل المؤدية إلى تردي التعليم في بلادنا سيما في المدن الرئيسية.

قد يتساءل البعض كيف هو حال تلاميذ وطلاب بعض الارياف نظراً لعدم وجود الزحام في مدارسها إذا كان الزحام أحد عوامل تردي التعليم.

وللاجابة على ذلك يمكن تفعيل جانب الرقابة والتوجيه فالقصور في مثل هذه الحالة يكمن في المعلم والإدارة المدرسية فهما من ضمن العوامل المؤثرة إلى جانب الأسرة التي تستهين بالتعليم نظراً لاميتها التي لا تزال منتشرة إلى يومنا هذا.

أعذار مقبوله

عندما تسأل أي معلم عن أسباب تدني التعليم في بلادنا يبدأ بسرد الآتي:-

كثرة عدد الطلاب إذ يتجاوز عدد الفصل الدراسي المائة طالب وطالبه.

عدم القدرة على المتابعة نظراً لذلك العدد المهول تربوياً عند فتحه لباب الحوار مع الطلاب فذلك يضيع وقتاً نظراً كذلك للكثرة.

عدم إسهام الأسرة بدورها الطبيعي في المساعدة لما يتعلمه الطالب وفتح آفاق فكرية تعزز من قدرتهم على التعليم والإبداع.

ومن تلك الأسباب الجانب السلوكي من عدم احترام للمعلم كونه يمثل دور الأب والعقل القادر على تغيير مفاهيم تم تعلمها بطريقة خاطئة.

والى جانب ما سبق من أسباب يتم اضطهاد المعلم ومقايضة عمله المتمثل بالرسالة الأخلاقية التعليم بالراتب والنقل إلى أماكن لا يرغب في الذهاب إليها باعتبار أنه لم رتب لحياته من أمور يصعب بل ويستحيل التخلي عنها.

فلكي يمكننا تخطي العثرات أما الأجيال لابد من تفعيل الأدوار وفق طبيعتها.

حوار مع أم

كان الكثيرون وما يزالون يشيدون وأنا ممن قدر لي أن أتلقى الإشادة واعتبرتها مدحاً كشلل خطابي ضمن عفوية الحياة ومجاملتها.

لم أصدق الإشادة إلا بطريقة تلك الام التي جاءت لزيارة أبنتها التي اعلمها.

بعد الاستئذان دخلت الفصل وبدأت تمر بين الصفوف تقوم بفتح الدفاتر وكأنها موجهه من الطراز الأول كنت مستغرباً من عملها ذلك فهي لم تتعلم حتى يمكنها أن تقرأ ما تكتب الطالبات كما أنها لا تعرف ماذا تعني الفيزياء أو الكيمياء أو أي مادة دراسية.

وبعد الانتهاء من تقليب أوراق الطالبات بادرت بمحادثتي بشكل تأوهات يملأها الحزن على زمنها قالت سامحهم الله من احرمونا من التعليم.

وعن سؤالي لها كيف وجدت الدفاتر قالت بعاميتها من كان أبوه وأمه يشغب فأولادة من بعده يشغبون.و وتعني بقولها عدم مقدرة الطالبات على الترتيب وكانت ملاحظاتها حول الخط من قبل الطالبات وحول إسهام الأسر ودورها في التعليم وقالت أيضاً ان عملي يساوي ربع عمل الأسرة آمنت بذلك وشكرت الام على إشادتها تلك.

وبعد الانتهاء من حوار الام ذكرتني بمواقف العديد من الخيرين لماذا اقتصر عملهم على بناء المساجد وكأنها البوابة الرئيسية للأجر دون معرفة أن أبواب الأجر متعددة شريطة أن تكون نتائجها خدمه المجتمع.

الكثير من أهل الخير زادهم الله من رزقه يبنون جوا مع زخرفتها تساوي مبالغها بناء خمسة فصول دراسية تقريباً.

أتمنى أن لا يأخذ قولي بطريقة توحي بالتفسير الخاطئ تجاه بناء المساجد لكنني أدركت أخلاقياً إننا بحاجة إلى تزكية العقول وصقل توجهها وهذا لن يتم إلا بتوسيع مدارك العقل والارتقاء بالتعليم ويسبق دخول المسجد الأهمية التي يكتسبها التوجيه والإرشاد الناتج عن وجود أماكن العلم والمعرفة.

رأيه بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

الرضي